## فعالية التنمية المستدامة في مواجهة ظاهرة البطالة

## أ.د. بريبش السعيد

## د. نعيمة يحياوي

**المقدمة:**

عرفت أغلب المجتمعات الإنسانية وعلى مر كل العصور ظاهرة البطالة إذ لا يكاد مجتمع من المجتمعات الإنسانية باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يخلو من هذه الظاهرة أو المشكلة بشكل أو آخر. وبات من المؤكد أن البطالة داء خطير إذا أصاب اقتصاد أي بلد فانه حتما سوف يصيبه في مقتل فيما لو غض الطرف عنه وتباطأ وتعثرت جهود الحد من انتشاره ومعالجته بشكل علمي مدروس. وليس من المنطقي والعدل أن تلقي تبعات وتكاليف المعالجة على قطاع ما بعينه دون بقية القطاعات الأخرى، حيث انه كما هو معروف في علم الاقتصاد أن جميع القطاعات المنتجة للسلع والخدمات بشقيها العام والخاص ترتبط بمصير مشترك تؤثر وتتأثر فيما بينها. وعليه فان طرق معالجة البطالة تتقاسمها جميع القطاعات دون استثناء لان الجميع تقع عليه واجبات والتزامات كما لهم من حقوق. وبالتالي فإن الأمر يحتاج منا التأمل في نتائج هذه المشكلة وتحليل أثارها وفق منظور المنهج العلمي لمعرفة حجمها وتحديد أسبابها وآثارها في المجتمع والعمل على تقليص حجم الضرر إلى اقل ما يمكن عن طريق البحث المستمر عن الطرق الناجحة والملائمة اجتماعيا واقتصاديا وتربويا من اجل تطويق تلك المشاكل ومعالجتها في مهدها.

إن هذا الاهتمام الكبير بقضية البطالة يأتي بلا شك من أهمية ظاهرة البطالة نفسها وما يترتب عليها من آثار جسيمة ذات مساس ببنية المجتمع وبخاصة تلك المتعلقة بالآثار الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والصحية على أفراد المجتمع ومؤسساته. ولعل من بين الطرق التي يستند إليها في معالجة هذه الظاهرة ومواجهة آثارها طريقة التنمية المستدامة التي من الطبيعي بمكان أن تهتم بالعنصر البشري و تقيه من شر إصابته بداء البطالة باعتباره من أحد أهم أبعادها، وذلك عن طريق المزيد من التطوير والتأهيل وإعداد السياسات التخطيطية الرشيدة المعالجة للمشكلة وإقامة البدائل والحلول الضرورية لتفادي تفاقمها في المستقبل القريب والبعيد، وذلك من خلال تحقيق التكامل النوعي والكمي مابين هذه السياسات بما يتوافق وحاجات المجتمع من نوعية وكفاءة رأس المال البشري.

**مشكلة البحث:**

تدور مشكلة البحث حول التساؤلات التالية:

الأول: ما هي الأسباب المنشئة للبطالة وما هي آثارها على اقتصاديات الدول والمجتمع؟

الثاني: كيف تعالج التنمية المستدامة هذه المشكلة لتضمن توفير فرص عمل لكل قادر عليه؟.

**هدف البحث:**

يهدف البحث إلى دراسة مفهوم البطالة والأسباب المؤدية إلى ظهورها في اقتصاديات العالم سواءا المتقدم منها أو تلك الاقتصاديات التي في طور النمو، فضلا عن التعرف على التأثيرات المباشرة منها وغير المباشرة وما تلحقه تلك الظاهرة من أضرار اقتصادية واجتماعية تطال شرائح واسعة من الموارد البشرية التي تشكل العنصر الأساسي من العناصر الرئيسية في بناء سياسة اقتصادية ناجحة، تضع نصب عينيها تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة وصولا إلى حالة من الرفاهية التي هي غاية كل سياسة اقتصادية تنموية.

كما يهدف البحث إلى عرض بعضا من أساليب التنمية المستدامة في رسم سياسات تشغيل فعالة لتعظيم التشغيل المنتج والحد من البطالة بصورها المختلفة بما في ذلك البطالة المقنعة والتشغيل الجزئي، ومتابعة تغير سوق العمل والتوافق بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات التنمية. هذه السياسات تبدي اهتماما في تطوير الاقتصاد ووسائل الإنتاج من خلال تحقيق أفضل استثمار في الموارد البشرية وإعدادها الإعداد الصحيح من حيث التعليم والتدريب وصقل المهارات وتوفير الرعاية الصحية وتحقيق العدل والمساواة في فرص العمل والمشاركة الفاعلة في الإنتاج من اجل الوصول إلى هدف التنمية الجوهري في تحقيق مجتمع الرفاهية المنشود في ظل سياسات تسودها الديمقراطية الحقيقية والشفافية المطلقة في مراكز صنع واتخاذ القرارات والإجراءات ناهيك عن تنشيط دور المسائلة والمحاسبة الدائمتين.

**منهج البحث:**

 يعتمد البحث على المنهج الوصفي في مناقشة الأسئلة المنبثقة عن مشكلتها، وذلك بتوظيف الأدبيات المتعلقة بأسئلة البحث والاستفادة منها في الإجابة عن تلك الأسئلة.

# خطة البحث:

اتساقا مع طبيعة المشكلة والهدف من دراستها تنقسم خطة سير البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية:

1. التعرف على مفاهيم وأسباب وآثار البطالة وذلك كما وردت في الأدبيات والوثائق التي عنيت بالبطالة.
2. التعرف على مفاهيم التنمية المستدامة، وبيان أهمية ومكانة البعد البشري فيها.
3. التعرف سياسات التنمية المستدامة في معالجة ظاهرة البطالة فضلا عن الحلول التي يطرحها الإسلام بهذا الشأن.

**أولا:البطالة:مفهوم، أسباب وآثار:**

**1.مفهوم البطالة:**

عرفت منظمة العمل الدولية العاطل عن العمــل بأنه "ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل و هو قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده "[[1]](#endnote-2). ومن خلال هذا التعريف يتضح أن ليس كل من لا يعمل يمكن اعتباره عاطل عن العمل فنجد إذن أن كلا من[[2]](#endnote-3):

- العمال المحبطين الذين هم في حالة بطالة فعلية و يرغبون في العمل، و لكنهم لم يحصلوا عليه وفقدوا الأمل في العثور على عمل من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل.

- الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل و هم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت.

- العمال الذين لهم وظائف و لكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض العطل و غيرها من الأسباب.

- العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، و هم من يعملون لحساب أنفسهم.

- الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن و الذين أحيلوا على التقاعد.

- الأشخاص القادرين عل العمل و لا يعملون مثل التلاميذ والطلبة، و الذين هم بصدد تنمية مهاراتهم.

- الأشخاص المالكين للثروة و المال القادرين عن العمل و لكنهم لا يبحثون عنه.

- الأشخاص العاملين بأجور معينة و هم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل.

وينظر إلى مفهوم البطالة لدى البعض من علماء الاقتصاد على أنها عدم القدرة على استيعاب أو استخدام الطاقات أو الخدمات البشرية المعروضة في سوق العمل الذي يعتمد على العرض والطلب والذي يتأثر بقرارات أصحاب العمل والعمال والأنظمة التي تفرضها الدول من أجل التقيد بها وفي سوق العمل تتلاقى هذه القرارات مع قرارات هؤلاء الذين هم في حاجة إلى خدمات الأفراد. فالبطالة بهذا المفهوم تعني عدم استخدام القوى البشرية التي تعتمد في حياتها المعيشية اعتمادا كليا على الأجر أي على تقييم الغير لها بالرغم من حريتها القانونية.

ولهذا تعتبر البطالة سمة من سمات نظام السوق ومرتبطة بهيكله ويتوقف حجمها على مدى فاعلية رجال الأعمال والدول ممثلة في سياساتها في القضاء على البطالة والتقليل من آثارها في الوقت المناسب. ولذلك فان معظم الاقتصاديون في هذه الأنظمة يقرون أن البطالة هي الثمن الذي تدفعه هذه المجتمعات لاهتمام النظم في الإبقاء على حرية سوق العمل فهي تعتبر ثمنا للحرية والتخلص من الرق والاستعباد والإقطاع[[3]](#endnote-4).

كما يمكن تعريف البطالة بالمفهوم الاقتصادي أنها التوقف عن العمل أو عدم توافر العمل لشخص قادر عليه وراغب فيه، وقد تكون بطالة حقيقية أو بطالة مقنعة، كما قد تكون بطالة دائمة أو بطالة جزئية وموسمية، وتتضاعف تأثيراتها الضارة إذا استمرت لمدة طويلة، وخاصة في أوقات الكساد الاقتصادي.

وللحصول على معدل البطالة (Unemployment Rate) يتم استخدام المعادلة التالية:

معدل البطالة = (عدد العاطلين عن العمل/ إجمالي القوة العاملة)100

و هو معدل يصعب حسابه بدقة وذلك لاختلاف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو قروي) و حسب الجنس و السن و نوع التعليم و المستوى الدراسي[[4]](#endnote-5).

**2.أنواع البطالة:**

لم تعد البطالة في تعريفاتها ومفهومها الاقتصادي يقتصر فقط على تعريف العاطل عن العمل هو الشخص الفاقد للعمل بل تجاوز مفهوم البطالة إلى مستويات أوسع وأكثر شمولية بحيث تم تصنيف أنواع عديدة من البطالة وإدخالها ضمن تعريفات البطالة ولكي نتعرف على أشكال البطالة ارتأينا أن نلقي الضوء على البطالة بجميع أنواعها وهي تصنف كالتالي:

1. **البطالة الاحتكاكية:** وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى، وتحدث كذلك بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني. وتنجم أيضا عن عدم ملائمة بعض مهارات الأيدي العاملة لطبيعة التقنية السائدة في وقت معين بسبب تسارع وتيرة التقدم التقني. ومثل هذا النوع من البطالة يكون قصير المدى على الأرجح إذ لا يستغرق سوى الوقت اللازم لإدخال هذه الفئات من الأيدي العاملة في دورات تدريب مهني سريعة لإكسابها المهارات اللازمة التي تؤهلهم للانخراط مرة أخرى في النشاط الاقتصادي[[5]](#endnote-6).
2. **البطالة الهيكلية:** تعتمد هذه الأخيرة على حجم التأثير الذي تتركه البطالة الاحتكاكية، فعندما تتزايد وتستديم الأسباب المؤدية إلى البطالة الاحتكاكية تصبح هناك بطالة هيكلية تصيب الهيكل الاقتصادي. تعرف البطالة الهيكلية بأنها "البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملـــة وهيكل الطلب عليها[[6]](#endnote-7). وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى، ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحولات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة[[7]](#endnote-8) إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد.
3. **البطالة الدورية:** وهي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد. إلا أن هذه النسبة تبدأ بالانخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً.
4. **البطالة الموسمية:** وهي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل). فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً.
5. **البطالة المقنعة:** لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية حيث يوجد هناك نوع من تكدس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.
6. **البطالة السلوكية:** وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.
7. **البطالة المستوردة:** وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.
8. **البطالة الإجبارية:** وتتعلق بالأفراد العاطلين عن العمل الذين يبحثون عن العمل وبالأجر السائد ولا يجدونه  ويعد هذا النوع من اشد أنواع البطالة حيث تظهر اغلب الفئات إلى الهجرة خارج بلدانهم للبحث عن فرص عمل لها وهناك البطالة الاختيارية التي يكون فيها الأفراد مجبرين بترك العمل، حيث توجد فرص عمل وبأجور مناسبة ولكن لا توجد لديهم الرغبة في العمل.

### **3.أهم أسباب تفشي البطالة:**

وصلت نتائج التقديرات الإحصائية إلى أن ما يفوق المليار عاطل عن العمل يتوزعون على مختلف أنحاء الأرض وهذا الرقم المهول بحد ذاته يمثل نذير خطر ومصدر قلق حقيقي لمستقبل المجتمع العالمي الذي ينشده الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والسبل الكفيلة بتحقيق القدر المكن من الاستقرار النسبي في المعيشة الحرة[[8]](#endnote-9).

ولم تنحصر نتائج مشكلة البطالة على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بل تعدى ذلك إلى وقوع دول بالكامل في أسر القوى الغنية سواء كانت هذه القوى أفراداً أو مجموعات أو دولاً حيث أن سوق العمالة خضع هو الآخر للاحتكار من قبل هذه القوى لأغراض سياسية، ولا يعني بالضرورة أن هذه الأخيرة هي سبب في انتشار هذه الظاهرة لتشابك العوامل والأسباب التي أصّلتها ي مجتمع دون غيره[[9]](#endnote-10).

البطالة لا تخلق من العدم بل هناك أسباب لنشوئها في المجتمعات، غير أنه من الصعب حصر كافة أسباب تفاقم ظاهرة البطالة في العالم خلال السنوات الأخيرة نظرا لتداخل هذه الأسباب والأبعاد ذات الحساسية الكبيرة التي تكتسبيها على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. لذا سنحاول استعراض بعض أهم الأسباب المباشرة لتفاقم هذه الظاهرة وليس جميعها، فإن استقصاء ذلك يطول، ويخرج عن طبيعة البحث الذي مقصده الأساس هو إبراز دور وفعالية التنمية المستدامة في مواجهة ظاهرة البطالة، وأهم هذه الأسباب:

**1.3.** **نظرة الدولة لسياسات التشغيل والتوظيف:** تبدأ البطالة من النقطة التي ترتكز عليها نظرة الدولة إلى سياسات التشغيل العام، فنجد أن انتشار البطالة بشكل أكثر في البلدان التي تكون فيها الحكومات ملتزمة بسياسات التعيين والتشغيل وبالذات عندما تعجز الدولة عن إنشاء مشروعات جديدة لاستيعاب العاطلين، فتلجأ إلى حشو الجهاز الحكومي بالعاملين التي تفوق قدرة تلك القطاعات على استيعاب هذا العدد الضخم من العمالة، مما تشكل ضغطا على التكاليف وإهدارا في النفقات الأمة نتيجة لتلك الممارسات الخاطئة لمثل هكذا سياسات. وقد نجد انتشار نوعا من أنواع البطالة الذي يطلق عليه بالبطالة المقنعة وهي تلك البطالة التي تتسم بالتوظيف والتشغيل لإعداد كبيرة من القوى العاملة مع تدني مستوياتهم الإنتاجية بسبب رغبة الدولة في مجرد تشغيل هؤلاء العاطلين، فيتم تعيينهم في وظائف غير حقيقية ودون حاجة إليهم في هذه الوظائف. الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل جزء هام بل من أهم عناصر الإنتاج هو عنصر العمل والإنتاج على الصعيد الاقتصادي، أما على الصعيد السياسي فستؤدي تلك السياسات إلى خلق حالة من التحلل من المسؤولية اجتماعياً وسياسياً وحالة من السلبية إذ إن هذه القوى العاملة تكون في الشكل كقوة عاملة ولكنهاً عاطلة واقعياً ولا تقوم بأي عمل إيجابي ومنتج ونتيجة الأجور التي تمنح في ظل مثل تلك السياسة - وهي أجور متدنية للغاية - الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الرشوة والفساد[[10]](#endnote-11).

## 2.3.سياسات التعليم والتوجيه التربوي: تعتبر سياسات التعليم من العوامل التي تساعد على نشوء ظاهرة البطالة في المجتمعات خصوصا فيما لو أخذنا بنظر الاعتبار الاختلال الذي ينتج نتيجة إلى عدم تناغم السياسة التعليمية لبلد ما مع متطلبات النمو الاقتصادي لذلك البلد. ففي البلدان المتقدمة هنالك نوعا من التكامل مابين مخرجات التعليم ومتطلبات احتياجات التنمية من القوى البشرية ويتبع لذلك من إتباع سياسات تخطيط منهجية لقطاعات التعليم فيها.كما أن الحاجة إلى التعليم العالي أمرا ضروريا الأمر الذي يعتبره المنظرون بأنه دعامة رئيسية من دعامات التقدم والرقي، وليس العبرة بعدد الخريجين منهم بقدر نوعيتهم ومستوى كفاءتهم في الأداء مستفيدين من البرامج التعليمية المتطورة التي تم تلقيها على مقاعد الدراسة بما يتناسب وحاجة العمل وطبيعته إلى المهارات والكفاءات اللازمة له.

إن الخلل في النظام التعليمي في البلدان النامية أدي إلى عدم تأهيل المتخرجين لدخول سوق العمل، ويصبح الكثير من حملة الشهادات والتي يفترض بأنها تشكل جواز مرور بالنسبة لهم للحصول على عمل، هي أقل بكثير مما يطلبه صاحب العمل سواء من حيث طبيعة التخصصات المطلوبة أو طبيعة المواد التطبيقية والمهارات التي تؤهل حاملها للانخراط المباشر في العمل. إن عدم المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل تساهم إلى حدٍ كبير في انتشار البطالة بين المتخرجين كما أن ضعف التخطيط للمؤسسات القائمة على العملية التربوية والتعليمية يتحمل الجزء الأكبر من ظاهرة انتشار البطالة بين المتعلمين. ونخلص من القول في هذا المجال أن سوء التخطيط والتوجيه التربوي والتعليمي يعدان البيئة المثالية لانتشار ظاهرة البطالة وهي من مقومات نموها في المجتمع[[11]](#endnote-12).

**3.3.فشل برامج التنمية الاقتصادية:** في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب وتراجع الأداء الاقتصادي، وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص العمل بالقدر الكافي وتراجع دور الدولة في إيجاد فرص عمل في مؤسسات الدولة والمرافق العامة وانسحابها تدريجياً من ميدان الإنتاج.

**4.3. التغيرات الفصلية:** تخضع بعض الأعمال لتغيرات فصلية فتحدث أثرها فيها، وتتركها ضعيفة كاسدة في أوقات معينة، ونشيطة رائجة في أوقات أخرى، وهذا بالتالي ينجم عنه كثرة العمال في وقت لا يجدون فيه عملاً، فيؤدي ذلك إلى البطالة.

**5.3.اضطراب التوازن الاقتصادي:** ينجم عن هذا الاضطراب تغيير يطرأ على حركة الاستثمار، فإذا حدث هذا وراجت الصناعات الإنتاجية ففي الغالب يؤثر على الصناعات الاستهلاكية أيضاً، ونلاحظ أنه خلال فترة الرواج تبدو ظاهرة النشاط في الصناعات الإنتاجية جلية، وذلك بارتفاع أثمان الخامات والمواد اللازمة لتلك الصناعات، كما أنه أثناء الكساد تهبط حركة الأعمال وتنخفض أثمان الخامات فيؤدي ذلك إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال فتتفشى البطالة.

**6.3.الركود في الأسواق:** إذا كانت حالة الأسواق جيدة زاد الطلب على الإنتاج، وبالتالي زاد الطلب على العمال، وإذا كانت حالة السوق في ركود، فإن القائم بالعمل يقوم بتسريح بعض العمال في حالة إطالة فترة الركود، فيؤدي ذلك إلى البطالة والتسول أيضاً.

**7.3. تبعات تنفيذ برامج الخصخصة:** أدى تطبيق هذه البرامج إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال في شركـات و مؤسسات القطاع العام. نتج عن خصخصة مشروعات القطاع العام موجة تسريح هائلة من العمالة الموظفة لديها، و خاصة العمالة ذات الأجور المرتفعة أو خفض رواتب العمال الذين بقوا في وظائفهم. و قد أصبحت عمليات الخصخصة التي تجرى على نطاق واسع أكبر مصدر لنمو البطالة، و يضاعف من حرج الموقف قيام الشركات الأجنبية التي أصبحت تمتلك هذه المؤسسات بترحيل أرباحها للخارج مما يؤثر سلبا موازين المدفوعات و القدرة التراكمية.

**8.3.الممارسات والسلوكيات الاجتماعية السيئة:** تعتبر الممارسات السلوكية في معظم المجتمعات النامية من الأسباب الرئيسية التي تساعد في تهيئة الظروف لتفشي البطالة في مجتمعاتها. حيث تؤكد الدراسات التي قامت بها منظمة العمل العربية[[12]](#footnote-2) على الدور السلبي الذي تلعبه السلوكيات الاجتماعية في تحديد أشكال وصور سوق العمل لدى المجتمعات العربية ، من خلال الإشارة إلى أن 64% من المشاركين في الدراسة أكدوا أن أُسرهم تحبذ أن يعمل أبناءها في "وظيفة راقية" حتى لو كان دخلها محدود والأخطر من ذلك أنها تحبذ أن يبقى ابنها عاطلاً عن العمل وألا يعمل في عمل يدوي حتى لو كان الدخل فيه أعلى من مدخول الوظيفة الراقية.كما غلبت روح الوساطة والمحسوبية على مفاهيم العمل الجاد والصبر والمثابرة، وإشاعة روح اللامبالاة والإحجام والعزوف عن العمل. هذا النمط من السلوكيات الاجتماعية تحمل في طياتها أخطارا كبيرة ليس فقط على الشباب ولا على سوق العمل بل تتعدى ليكتسح حياة امة بأكملها حيث تتجذر ظواهر الفساد. وهكذا تتهلهل العلاقات في المجتمع ويصبح مجتمعاً تسوده الأنانية الفردية التي تقدم على المصالح الوطنية العامة. وعندما يؤكد الشباب العربي في هذا المسح الميداني أن الشهادة الجامعية لا تؤهل إلى إيجاد فرص عمل جيدة وأن السبيل الوحيد إلى ذلك هو الوساطة والمحسوبية فهذا مؤشر قويا ليس إلى البطالة وانتشارها فحسب بل إلى توطن التخلف.

**4. أهم آثار البطالة:**

تنجم عن البطالة آثار عديدة منها الآثار الاقتصادية والاجتماعية بل وحتى السياسية وعلى الفرد وعلى المجتمع. ولكي نفهم مدى خطورة البطالة ارتأينا إن نتدارس تأثيرات البطالة على الأعمدة والمكونات الرئيسية لأي مجتمع سواء أكان متقدما أم ناميا. ولهذا الغرض فإننا سوف نتناول تلك الآثار وفق السياق التالي:

## 1.4.الآثار الاقتصادية: من الآثار الاقتصادية الهدر الكبير في الموارد البشرية الإنتاجية غير المستغلة ونجد أيضاً انخفاض مستوى الدخل الشخصي وما يترتب على ذلك من انخفاض القوة الشرائية وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي وانخفاض حجم الادخار وما قد ينتج عن ذلك من كساد وفائض في الناتج الكلي للاقتصاد. كما للبطالة تأثيرات اقتصادية عديدة نوجزها في الآتي:

* تؤدّي البطالة إلى إهدار في قيمة العمل البشري وخسارة البلد للناتج القومي.
* تؤدّي البطالة إلى زيادة العجز في الموازنة العامّة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين ( صندوق دعم البطالة ).
* تؤدّي البطالة إلى خفض في مستويات الأجور الحقيقيّة.
* تؤدي البطالة إلى انخفاض في إجمالي التكوين الرأسمالي والناتج المحلي وهذا ما يؤدي بمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
* تؤدّي البطالة إلى شلّ الحياة في بعض القطّاعات الإنتاجية بسبب لجوء العمّال أحياناً إلى الإضرابات والمظاهرات.
* تؤدي البطالة إلى دفع العديد من الكفاءات العلمية وشريحة واسعة من المتعلمين إلى الهجرة الخارجية بحثا عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية ولتلبية طموحاتهم الشخصية التي يتعذر تحقيقها في مجتمعاتهم التي تعج بأعداد العاطلين عن العمل. حيث ساعدت البطالة على جعل الهجرة والسفر إلى الخارج حلما يراود أذهان الكثير من الشباب وتقول الإحصائيات انه خلال الـ15 سنة الماضية تزايد عدد من يعبرون الحدود سعيا وراء حياة أفضل بشكل مستمر ونحن في أوائل القرن الحادي والعشرين هناك فرد واحد من كل خمسة وثلاثين شخصا حول العالم يعيش كمهاجر وإننا إذا جمعنا كل المهاجرين في مكان واحد فإنهم سيكونون دولة هي الخامسة على مستوى العالم من حيث تعداد السكان. كما يقدر الخبراء أن ما تجنيه الولايات المتحدة من جراء هجرة الأدمغة إليها بنصف ما تقدمه من قروض ومساعدات للدول النامية وبريطانيا 56 % أما كندا فان العائد الذي تجنيه يعادل ثلاثة أضعاف ما تقدمه من مساعدات للعالم الثالث[[13]](#endnote-13).
* وقوع المجتمع تحت سيطرة التبعية، فعند وجود الكساد الاقتصادي والركود والبطالة في بلد ما يضطر إلى الرجوع إلى عدوه، ليسد كفايته وحاجته، والعدو يتحكم فيه، فلا يعطيه إلا بشروط، فيفقد هذا البلد شخصيته وقراره ومرجعيته، فيصبح قراره نابعاً من غيره، وقد قيل: (ما لم يكن الطعام من الفأس، فلا قرار من الرأس).

**2.4. الآثار الاجتماعية:** تعتبر البطالة من الأمراض الاجتماعية التي يواجهها المجتمع لما يترتب عليها من آثار اجتماعية سيئة، تتمثل في أمراض وشرور اجتماعية ومشاكل عائلية قد تؤدي إلى تفكك المجتمع الذي تنشر فيه وتستفحل ويؤدي إلى انقسام هذا المجتمع وتشوه القيم الأخلاقية والاجتماع.

حيث تمثل البطالة إن قدر لها الانتشار بشكل واسع بين صفوف الفئات العمرية القادرة على العطاء والتي تملك مخزونا من الطاقة الإنتاجية خطرا حقيقيا على صحة المجتمع الأمر الذي يعيق أي مجتمع متخلف إلى أن ينموا ويرتقي إلى مصاف المجتمعات المتقدمة فنيا وعلميا واقتصاديا وكما أن لهذا الداء اثأرا نفسية مدمرة على صحة المجتمع وعافيته وبكل قطاعاته المتنوعة حيث تفيد الإحصاءات العلمية أن للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية والجسدية وأن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل تعتريهم جملة من الخصائص النفسية التي نتوقف عند البعض منها:

* يفتقد العاطلون عن العمل إلى تقدير الذات ويشعرون بالفشل.
* يستشري الإحساس بانخفاض قيمتهم وأهميتهم الاجتماعية وأنهم أقل من أقرانهم الذين يزاولون أعمالا وأنشطة إنتاجية.
* وقد وجد أن نسبة منهم يسيطر عليها الملل وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة.
* أن البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو والنضوج العقلي.
* أن البطالة تولد عند الفرد شعورا بالنقص بالإضافة إلى أنه يورث الأمراض الاجتماعية الخطيرة كالرذيلة والسرقة والنصب والاحتيال.
* الاضطرابات الأسرية إذ تترك البطالة أثراً سيئاً عند العاطلين، فتتوتر أعصابهم، فتزداد سوء الحالة النفسية عندهم، فيؤثر ذلك على نفسية أسرهم وأولادهم، فتزداد بذلك قوائم المنحرفين، كما أن الزوجات لا يسلمن من أذى أزواجهن العاطلين، فيقع الخصام والتشاجر بينهم الذي هو بداية الطلاق والفراق.
* كما وأن الفرد العاطل عن العمل يشعر بالفراغ وعدم تقدير المجتمع فتنشأ لديه العدوانية والإحباط وكما أن البطالة تحرم المجتمع من الاستفادة من طاقة أبنائه.
* تسبب البطالة معاناة اجتماعيّة وعائليّة ونفسيّة بسبب الحرمان وتدني مستويات الدخل.
* تدفع البطالة الأفراد إلى تعاطي الخمور والمخدّرات وتصيبه بالاكتئاب والاغتراب الداخلي.
* تدفع البطالة الأفراد إلى ممارسة العنف والجريمة والتطرّف.
* لبطالة تؤدّي إلى انتقاد الأمن الاقتصادي حيث يفقد العامل دخله وربّما الوحيد، ممّا يعرضّه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته.

إن البطالة لا يقتصر تأثيرها على تعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف وإنما تعمل أيضاً على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الانحراف. ووفقاً لهذه القناعة والإيمان فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعد عملاً خطأ أو محظوراً في نظرهم لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الامتثال لها[[14]](#endnote-14).

كما تحدث حالة البطالة خللاً في عملية التكيف النفسي الاجتماعي للفرد مع مجتمعه، الأمر الذي يؤصل الشعور الدائم بالفشل والإخفاق مما يدفع إلى العزلة وعدم الانتماء وبهذا يصبح الفرد عرضة للإصابة بحالة الاكتئاب التي تؤدي بالفرد إلى اللجوء لتعاطي المخدرات وسيلة للخروج أو الهروب من معاناة الواقع ومواجهته علماً أن الاكتئاب يعد من أهم العوامل النفسية الدافعة إلى الإدمان وذلك لما يلازم حالة الاكتئاب النفسي من توتر وإحساس بالعجز عن مواجهة الضغوط الخارجية[[15]](#endnote-15).

# 3.4. الآثار السياسية: إن الوضع السياسي والأمني يلعب أيضا دورا كبيرا في تغيير معدلات البطالة بشكل عام حيث أن الدول التي يكون فيها النظام السياسي نظاما مستقرا ويتمتع بنوع من الأمن والهدوء لتحكمه أمزجة فردية أو أحزاب أحادية المنهج والتكوين ويتمتع بقدر معقول من التعددية الحزبية التي تمارس دور الرقيب على مجمل السياسات المحلية والقرارات التي تخص امن وسلامة واقتصاد المجتمع ككل. في مثل هكذا نظام سياسي تعددي قائم على أساس الكفاءة والعدل والشفافية سنجد حتما أن معدلات البطالة تشهد انخفاضات وانحدارات ملحوظة بل على العكس قد نلحظ نشاطا ملحوظا في ارتفاع معدلات العمالة والتوظيف في القطاعات الإنتاجية المختلفة كقطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والتعليم والصحة والبيئة وما إلى ذلك.

أكثرية علماء الاجتماع يعتبرون البطالة والفقر سببان رئيسيان في زيادة العنف الاجتماعي بمختلف أشكاله وطرقه ومؤشران على نهج السياسة التسلطية التي تمارسها الدولة وقيادتها السياسية.

في ظل وضع كهذا وتفاقم أعداد البطالة وزيادة الضغوط النفسية على المواطن الكادح البسيط فانه لا يتوقع أي مظهر من مظاهر النزاهة والشفافية بل على العكس تجد أن شبح البطالة قد ألقى بظلاله على قطاعات واسعة من المجتمع بحيث تنجم عن تلك البطالة والاستقرار الأمني المظاهر التالية:

* انتشار واتساع دائرة الفساد المالي والإداري.
* تفشي المحسوبية والتزلف والتملق للمسؤلين وأصحاب القرارات.
* تفكك أواصر اجتماعية كانت فيما مضى من أهم وابرز صفات ومكونات المجتمع بحكم الفتن والعوز والفاقة.
* انخفاض مستوى التعليم كما ونوعا.
* تزايد ظاهرة عمالة الأطفال وهجرة المقاعد الدراسية مبكرا كنتيجة طبيعية لتدني الحياة المعيشية وانتشار الفقر.
* تدني مستوى الخدمات والوعي الصحي نتيجة إلى انعدام الأمن والاستقرار السياسي.
* تؤدي البطالة إلى خلق اختلال كبير في مفهوم المواطنة والارتباط بالوطن حيث يسود الفهم الخاطئ إذا لم يكن الوطن قادرا على إعالتي أو حمايتي فلماذا انتمي إليه.

من هنا ومن واقع هذه المعاينة لأسباب والآثار المدمرة للبطالة، بات مؤكدا أنه من الضروري أن ننطلق إلى تبني السياسات الاقتصادية السليمة التي تمكن المجتمع من الاستمرار في طريقه نحو التطور والتقدم وتحقيق معدلات نمو اقتصادية تضفي على سياسة التنمية المزيد من فرص تحولها من سياسة تنموية بحتة إلى تحقيق عامل الاستدامة الكفيل برفد الاقتصاد بجميع العناصر الضرورية لتامين النمو الاقتصادي وبالنسب المعقولة. مع ضرورة عدم ترك الأمر كله للقطاع الخاص لاتخاذ عنصر المبادرة وحيدا دون ضوابط وقوانين تحد من طموحاته وتهذبها باتجاه السياسة التنموية المنشودة وكما لا يمكن إطلاق يد القطاع العام هكذا دون وجود عامل المنافسة من قبل القطاع الخاص والرقابة النوعية لكي يتمكن القطاع العام من مواصلة التطور والاندفاع نحو الأمام تحت مظلة التطور وتحسين الجودة الإنتاجية.

إن إتباع سياسات تنموية سليمة مستديمة ستمكن الاقتصاد من تدعيم فرص نموه وثباته حتى في حالة وقوع الأزمات. ومن بين جملة تلك السياسات السليمة سنتطرق إلى بعضا منها بعجالة ويمكن أن تندرج أيضا تحت تعريف السياسات الوقائية والمواجهة لتفشي واستشراء البطالة، وقبل ذلك يجدر بنا أولا التعرف مفهوم ومؤشرات التنمية المستدامة.

**ثانيا: التنمية المستدامة مفهومها ومكانة البعد البشري فيها:**

ن العالم لا يبدوا أنه يتجه صوب مستقبل مستدام، وإنما في اتجاه مجموعة متنوعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة. لكن منذ مؤتمر ستوكهولم المتعلق بالبيئة البشرية الذي انعقد في بداية عقد السبعينات ، بدأ العالم يعترف  بأن مشكلات البيئة لا تنفصل عن مشكلات الرفاه البشري ولا عن عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة، وأن كثيرا من الأشكال الحالية للتنمية تنحصر في الموارد البيئية التي يعتمد عليها معاش البشر ورفاهم في آخر المطاف. وبهذا الاعتراف أنشأت الأمم المتحدة اللجنة العالمية المكلفة بالبيئة والتنمية لدراسة هذه القضايا والتقدم بتوصيات في هذا الشأن**.**

**1.إشكالية مفهوم التنمية المستدامة:**

عرفت اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في تقريرها المعنون "بمستقبلنا المشترك" إلى "أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري لا في مجرد أماكن قليلة أو لبضع سنين قليلة، بل للكرة الأرضية بأسرها وصولا إلى المستقبل البعيد". والتنمية المستدامة حسب تعريف وضعته هذه اللجنة  سنة 1987 تعمل على "تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة".

ولقد ساد في القرن الماضي الفكر الاستهلاكي الصناعي وخاصة بعد الانفتاح الاقتصادي حيث عكف الإنسان على التفكير في التكنولوجيا التي تقدر ربحا سريعا عن طريق إنتاج منتج له سوق استهلاكي دون النظر إلى جودة المنتج أو نوعية المواد الخام المستخدمة أو الطاقة المستهلكة ولقد أدى ذلك إلى انتشار العديد من الصناعات الملوثة وبالتالي وعلى المدى البعيد سيؤدي إلى زيادة مستويات التلوث عن الحدود المسموح بها وارتفاع معدلات الأمراض وخفض الإنتاج وظهور أمراض جديدة تهدد الحياة... وهذا جعل قبول فكرة التنمية المستدامة بأوسع معانيها وتم إقرارها على صعيد واسع، إلا أنه تبين أن ترجمة هذه الفكرة إلى أهداف وبرامج وسياسات عملية، يعتبر مهمة أصعب، نظرا لأن الأمم المتحدة تخضع لقوى رأسمالية لا ترى من مصلحتها التنازل عن نمط إنتاجها المدمر للبيئة. ورغم ذلك يعتبر مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالبيئة والتنمية جهدا ذو أهمية كبيرة في اتجاه الاهتداء إلى أرضية مشتركة بين المصالح المتعارضة والشروع في عملية التغيير التي تحتاج إليها التنمية المستدامة.

ونجد أن بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة تركز على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على "الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها".

كما انصبت تعريفات اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن "استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل". وتقف وراء هذا المفهوم "الفكرة القائلة بأن القرارات الحالية ينبغي ألا تضر بإمكانيات المحافظة على مستويات المعيشة في المستقبل أو تحسينها.. وهو ما يعني أن نظمنا الاقتصادية ينبغي أن تدار بحيث نعيش على أرباح مواردنا ونحتفظ بقاعدة الأصول المادية ونحسنها".

ورغبة من بعض المؤلفين في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب إلى التحديد، وضعوا تعريفا ضيقا لها ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة. ويؤكد هؤلاء المؤلفين على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تؤدي إلى تناقص جدواها "المتجددة" بالنسبة للأجيال المقبلة. وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية.

غير أن هذه التعريفات الاقتصادية تخلط بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، حيث يتم النظر إلى  النمو الاقتصادي على أنه ضروري للقضاء على الفقر وتوليد الموارد اللازمة للتنمية  وبالتالي للحيلولة دون مزيد من التدهور في البيئة. لكن القضية هي قضية نوعية النمو وكيفية توزيع منافعه وليس مجرد عملية توسع اقتصادي لا تستفيد منه سوى أقلية من الملاكين الرأسماليين. فالتنمية يجب أن تتضمن تنمية بشرية وبيئية شاملة والعمل على محاربة الفقر عبر إعادة توزيع الثروة.

كما أن التنمية الاقتصادية وإن كانت تراعي المعايير البيئية للموارد الطبيعية أو تعمل على التقليص من إنتاج النفايات، فإنها لا تكون كافية للحيلولة دون انهيار البيئة في الأجل الطويل. فالقيود التي تكبل السلوك البشري تسري أيضا على كرة أرضية محدودة لا يمكن أن ينمو سكانها بلا نهاية.

وعليه فالتنمية المستدامة تسعى لتحقيق تامين تنمي اقتصادية تفي باحتياجات الحاضر وتحقق التوازن بينه وبين متطلبات المستقبل لتمكين الأجيال المقبلة من استيفاء حاجياتهم[[16]](#endnote-16)وبالتالي تحقيق الأهداف التالية[[17]](#endnote-17):

-أن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في الأماكن قليلة لسنوات معدودات وإنما للبشرية جمعاء على امتداد المستقبل البعيد.

-أن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد.

-أن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا ومن ثم فان التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشج مستويات الاستهلاك التي لا تتجاوز حدود الممكن بيئيا.

وهكذا فان السعي لتحقيق التنمية المستدامة يتطلب نظام إنتاج يحترم الالتزام بالحفاظ على توازن القاعدة البيئية لهذه التنمية[[18]](#endnote-18).

والملاحظ من خلال التعريفات السابقة أن التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة (اقتصادية وبشرية وبيئية وتكنولوجية) تتداخل فيما بينها من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، غير أننا ونظرا لخصوصية الموضوع سنركز في بحثنا على البعد البشري فقط دون غيره من الأبعاد**.**

**2. أهمية ومكانة البعد البشري في التنمية المستدامة:**

وتعني التنمية المستدامة فيما يتعلق بالبعد البشري تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان، حتى لا تفرض ضغوطا شديدة على الموارد الطبيعية، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا استحالة واضحة فقط، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات. كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن.

وللحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهميته أيضا، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة. وتوحي الإسقاطات الحالية، في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة، بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11,6 مليار نسمة، وهو أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين. وضغط السكان، حتى بالمستويات الحالية، هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى؛ لأن نمو السكان يؤدي بهم إلى الأراضي الحدية، أو يتعين عليهم الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية كما يعمل على توسيع نطاق البطالة والفقر.

كما أن لتوزيع السكان أهميته: فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة. فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها. ومن هنا، فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.

كما تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع. ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية؛ ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة. والتنمية المستدامة تعني –فيما وراء الاحتياجات الأساسية- تحسين الرفاه الاجتماعي، وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري- بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية.[[19]](#endnote-19)

**ثالثا: سياسات التنمية المستدامة في معالجة البطالة والحلول الإسلامية في ذلك:**

يحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في أربعة أبعاد على الأقل، هي الأبعاد الاقتصادية، والبشرية والبيئية والتكنولوجية. وهناك ارتباط وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة، والإجراءات التي تتخذ في إحداها من شأنها تعزيز الأهداف في بعضها الآخر. ومن ذلك مثلا أن الاستثمار الضخم في رأس المال البشري، ولاسيما فيما بين الفقراء، يدعم الجهود الرامية إلى الإقلال من الفقر والبطالة، وبقدر تعلق الأمر بمشكلة البطالة ينبغي اتخاذ الخطوات الكفيلة بمعالجة تلك المشكلة من خلال العمل على ما يأتي:[[20]](#endnote-20)

1. **تشكيل هيئة لدراسة ومتابعة الموضوع ووضع الحلول:** حسب المتغيرات الواقعة وذلك لأهمية الموضوع وتعدد أبعاده، فقد عملت بعض الدول على تشكيل هكذا هيئات على الرغم من أن نسبة البطالة فيها ضعيفة ومن الممكن أيضاًً الاستفادة من تجاربهم.
2. **إيجاد وتوفير المناخ الملائم والمناسب للاستثمار المحلي والأجنبي**: بما يزيد من فرص الاستثمار والتشغيل مع التركيز على توجيه الاستثمار إلى الصناعات التي توفر فرص عمل حقيقية ودائمة، وتخدم عملية الاستخدام والتشغيل والقادرة على استيعاب جزء كبير من القوى العاملة وبالتالي تخفيض معدلات البطالة كما حصل فعلاً في بعض الدول العربية كتونس والمغرب إذ ساعدت الاستثمارات الصناعية ذات الكثافة العمالية في تخفيض معدلات البطالة.
3. **دعم المشاريع الصغرى والمتوسطة وتنميتها:** لكونها مشاريع كثيفة العمل وتسهم فعلياً في امتصاص جزء كبير من البطالة. المشاريع الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة من خلال تشغيل الشباب المؤهل والعاطل عن العمل إضافة إلى دعم النمو الاقتصادي في البلد، كما تنبع أهميتها في تعزيز وتعميق أثر القطاع الخاص في الاقتصاد، وحشد الجهود لتعميق فكر العمل الحر ودعم المبادرات لتأسيس المشروعات الإنتاجية ونشر هذه الثقافة في المجتمع، ودعم المبادرات الفردية وتعزيز جهود اعتماد الشباب على الذات كشرط لرفع كفاءة سوق العمل. وتمثل المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم في الدول العربية أكثر من 90% من إجمالي المؤسسات العاملة، حيث توظف حوالي 60% من القوى العاملة وتشارك بما نسبته 50% من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد هذه من القوى المحركة لنمو الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص العمل، وفرص الاستثمار والصادرات. ويشار إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الدول المتقدمة يشارك بما نسبته (70-80%) من الناتج الإجمالي، وهذه المؤشرات تتطلب ضرورة إعطاء هذا القطاع في الدول العربية أهمية كبرى ليكون محركا لقوى الاقتصاد وتوظيف العدد الأكبر من المواطنين.
4. الشراكة بين القطاعين العام والخاص في توظيف الشباب: **حتى يكون هناك قطاع خاص منافس يجب أن يكون هناك تكامل مع الشركاء في القطاع العام**. إن الشراكة مابين القطاع العام والقطاع الخاص بات أمرا ضروريا في عصر المضاربة الاقتصادية والتطور التكنولوجي الهائل الذي نشهده في القرن الواحد والعشرين. **إن القطاع الخاص يتسم بقدرته علي التعامل مع المخاطر وقدرته علي المنافسة علي العقود خاصة في الكثير من الصناعات التي تتصف بالتنافس كما في قطاع الاتصالات. لذا فأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعتبر مهمة من الناحية المادية ويجب أن يكون هناك تحديد للالتزامات وموازنة بين الحوافز والمخاطر وكما تجدر الإشارة إلى انه هناك منهجين لتركيبة الصناعة الأول يستخدم في شرق وجنوب آسيا ويقوم علي عدم تغيير الصناعة القديمة أما في أوروبا فهناك الإصلاح الشامل ويجب أن نتوصل لنظام قانون يوجد التوازن بين المستهلك والمنتج.** **ولكي يكون هناك قطاع خاص منافس يجب أن يكون هناك تكامل مع الشركاء في القطاع العام.** حيث أن **الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كمنهج جيد للسياسة الإنمائية للدول**.
5. **تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني:** إن وجود مؤسسات غير هادفة إلى الربح وعلى الرغم من كونها إحدى الظواهر الصحية في المجتمع إلا أن المتخصص منها في الجانب الاقتصادي قليل جداً وعليه يجب تفعيل دور هذه المؤسسات بالشكل الذي يسهم في معالجة بعض الظواهر الاقتصادية - الاجتماعية كالبطالة وان لا تبقى محصورة في نطاق المشاكل الاجتماعية فقط، وقد نجحت بعض الدول في هذه التجربة.
6. **إنشاء بنوك للتوظيف**: تتبع لوزارة العمل وهنا تبدأ أهمية الاستفادة من تجربة بعض الدول الغربية في إنشاء بنوك وطنية للتوظيف توفر قواعد معلومات متكاملة للوظائف الشاغرة في كل القطاعات يتم تحديثها يوميا وتكون متاحة من خلال مواقع الانترنت متخصصة أو دليل شهري يوزع بمقابل مادي على الباحثين عن فرص عمل وهذه الأداة تتكامل مع مشروع شبكة الحماية الاجتماعية من جهة فضلا عن كونها توفر فرصة التعرف على طبيعة الوظائف الشاغرة وتحث الراغبين على تأهيل أنفسهم بما يتناسب مع سوق العمل من جهة أخرى.
7. **أهمية خدمات التوظيف الإلكتروني:** تعد خدمة التوظيف الإلكتروني من أهم الخدمات التي يجب أن تتوافر في منظومة سوق العمل، وتهدف إلى تقليل الهوة بين أصحاب العمل وبين الباحثين عن العمل وذلك من خلال استخدام القنوات الإلكترونية (الإنترنت)، وتساعد هذه الخدمة على تخفيض ما سمي "البطالة الاحتكاكية"، وهي البطالة التي سببها الرئيس غياب المعلومات عن جانبي سوق العمل (الباحثون عن عمل وأصحاب الأعمال). وتنبع أهمية هذه الخدمة من كونها تحقق مبدأ الشفافية والعدالة في قضايا التوظيف. وتقوم هذه الخدمة بتنفيذ العمل المطلوب باستخدام قوائم موازنة، تمثل كل قائمة منها مجموعة من المهن في سوق العمل بحيث يقوم الباحث عن عمل وصاحب العمل باستخدام قائمة المقارنة نفسها.
8. **ضرورة دعم الوظائف المؤقتة والموسمية:** تدعم فكرة الوظائف المؤقتة جانبي سوق العمل، جانب الطلب وجانب العرض، وبالنسبة لجانب الطلب فهي حل مناسب لشغل الشواغر المؤقتة التي تفرضها طبيعة الوظيفة بتكلفة قليلة نسبيًا، أما بالنسبة لجانب العرض فهي فرصة مناسبة للأفراد سواء أكانوا متعطلين عن العمل أم على رأس عملهم. ويأخذ نموذج الوظائف المؤقتة أشكالاً متعددة، منها العمل بدوام جزئي وبخاصة في القطاع الخاص، ومنها العمل لمدة زمنية محددة (سنة أو أكثر) ومنها العمل لمدة غير محددة مرتبطة بتحقق شرط معين مثل تلك الوظائف التي تكون بدل مجاز أو بدل معار، ومنها العمل الموسمي مثل العمل في مدة الحصاد.
9. **أهمية برامج الضمان الاجتماعي:** تعد خدمات التشغيل السالبة وهي الإجراءات أو التدابير السلبية التي تمكن على المدى القريب من تخفيض تكاليف سياسات التكيف الاقتصادي للأفراد والجماعات عن طريق إقامة برامج دعم مادي، والمحافظة على الوضع دون تدهور. مثل برامج التقاعد المبكر وإعانات البطالة. ومن هذه البرامج:
* برامج التقاعد المبكر: وهي التي تركز على دعم من لا عمل لهم ممن سبق لهم العمل لمدة طويلة نسبيًا تؤهلهم للحصول على راتب تقاعدي منتظم.
* برامج إعانات البطالة: وهي دعم مؤقت للدخل، بإعانات شهرية تقدم للمستحقين من العاطلين المسجلين. ويتوقف استحقاق الباحث عن عمل للإعانة على سبق العمل أو سبق قضاء مدة للدراسة أو المرض أو رعاية طفل. وعلى الرغم من عدم انتشار هذه البرامج في الدول العربية إلا أن القليل منها بدأ تطبيقه[[21]](#endnote-21)
1. **الإسلام يعالج مشكلة البطالة ويمنع ظهورها:** وقد عالج النظام الإسلامي مشكلة البطالة وقطع دابرها بعدة إجراءات ووسائل وآذنت السنة النبوية الشريفة الحرب على البطالة وحاصرتها حصاراً محكماً، لتدفع بذلك الخطر عن العقيدة والدين والسلوك والأخلاق، ولتحفظ الأسرة، وتصون المجتمع عن المهاوي والمنزلقات، وعن المفاسد والمساوئ التي يمكن أن تخلفهما البطالة والتسول في حياة الأمة الإسلامية.

ومن أجل تحقيق الخير للأمة، وتحقيق الحياة الطيبة بعيدة عن البطالة، اتخذت السنة النبوية إجراءات في الوقاية، وسبلاً في العلاج، وذلك بالطرق الآتية:

* **الطريق الأول: الدعوة إلى العمل وترك التواكل:** إن المسلم في المجتمع الإسلامي مطلوب منه أن يعمل، ومأمور أن يمشي في مناكب الأرض، ليكسب حلالاً يسد به حاجته، ويحفظ به ماء وجهه، ويكون عزيز النفس، عفيف الطبع، ولا يجوز الإعراض عن العمل، فإذا لم يكن عنده عمل لنفسه فعليه أن يعمل لغيره. ومنه فالشريعة أوجدت الدافع الذاتي لدى الإنسان للعمل وجعل السعي على الرزق عبادة تكفر بها الذنوب.
* **الطريق الثاني: تهيئة فرص العمل:** من الناس من يدع العمل والسعي عجزاً عن تدبير عمل لنفسه مع قدرته على العمل وذلك لقلة حيلته، وضعف معرفته بوسائل العيش وطرائق الكسب، وربما كان أهون شئ عليه أن يقعد عن السعي، ويضع عبء نفسه وأسرته على الحاكم المسئول، الذي عليه أن يدبر له معونة تكفيه وتغنيه، فقد بينت السنة أنه إن تيسر له فرصة للعمل ولو كانت متدنية، إذا كانت تسد فاقته، وتحفظ له ماء وجهه فهو خير له من التسول أو البطالة.
* **الطريق الثالث: تحريم الصدق على غنى أو قادر على العمل:** وفي ذلك يقول الرسول (ص) **لا تحل الصدقة لغني، ولا لذي مرة سوى**. وذو المرة السوي: هو السليم الأعضاء، القوي، المتبطل، الكسول الذي لا يعمل، ويعيش على صدقات الناس وزكواتهم، ويأكلها حراماً، لأنها مال الفقراء والمساكين، والمتبطل القادر على العمل، لا تحل له الصدقة.

**الطريق الرابع: الوقف الخيري: و**الوقف في اللغةالحبس، وشرعاًهو حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح وهذا أول وقف في الإسلام، وهو من خصائص هذا الدين، وكان له أثر كبير ملموس في كل العصور الإسلامية، حيث وجد المحرمون فيه ما يقيهم الجوع، والعرى، والأمراض، وحيث قلل من البطالة وجعل الحياة تنشط بالعمل.

* **الطريق الخامس: تحريم الربا والحث على القرض الحسن:** الربا: وسيلة محرمة، يكرهها الإسلام كراهة واضحة، ويقبحها تقبيحاً شديداً، وينذر أصحابها بأشنع مصير، قال تعالى **يأيها الذين ءامنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربوا إن كنتم مؤمنين، فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون** ذلك أن الربا وسيلة لتضخم رؤوس الأموال تضخماً شديداً لا يقوم على الجهد، ولا ينشأ من العمل، مما يجعل طائفة من القاعدين، يعتمدون على هذه الوسيلة وحدها في تنمية أموالهم وتضخيمها، فيشيع بينهم الترهل والبطالة والترف على حساب الكادحين، الذين يحتاجون للمال، فيأخذونه بالربا في ساعة العسرة.
* **الطريق السادس: الهجرة في طلب الرزق الحلال:** لا يجوز للمسلم أن يتذرع بأنه متبطل أو متعطل لا يجد عملاً، لأنه في بلد لا يجد العمل فيه، فالسنة النبوية أمرته بالسفر في بلاد الله الواسعة، يبحث عن رزقه الذي قدره الله له وربط الرزق بالسعي عليه قال تعالى" **فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه** " وقال صلى الله عليه وسلم " **لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدوا خماصا وتعود بطانا "**، وجعل الله تعالى الرزق بيده حتى لا ييأس أحد في طلبه.
* **الطريق السابع: جعل من مسئولية الحاكم والمسئول أن يوفر فرص عمل لرعيته**: يقول صلى الله عليه وسلم **" كلكم راع وكلم مسئول عن رعيته "** وقال عمر بن الخطاب لأحد ولاته " إن الله استعملنا على الناس لنوفر حرفتهم ونستر عورتهم "[[22]](#endnote-22).

أوجد الإسلام نظاما ماليا يمنع تكدس الثروة في أيدي قلة من الناس حتى لا تمنع نمو مشاريع صغيرة وظهور كفاءات جديدة ومن أمثلة هذه التشريعات: تشريع الميراث ليوزع الثروة، تحريم الاحتكار والربا، تحريم الأعمال التي تدر دخلا دون عمل مثل القمار .

كما ضمن الإسلام تمويلا ذاتيا للفقراء لإيجاد فرص عمل لهم من خلال تشريع الزكاة والصدقات والوقف وغيرها، وأوجد مواسم رواج للتسويق والتسوق مثل موسم الأعياد والحج وغيرها.

**النتائج والتوصيات:**

تعد مشكلة البطالة هي من اخطر المشكلات التي تواجه اقتصاديات العالم عموما واقتصاديات البلدان النامية خصوصا نظرا لما لها من آثار سلبية خطيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية فعلى المستوى الاقتصادي تفقد الأمة عنصرا هاما من عناصر التنمية ألا وهو عنصر الموارد البشرية وذلك سواء من خلال تعطيل قدراتهم نتيجة البطالة أو من خلال هجرتهم إلى الخارج أما على المستوى الاجتماعي فان البطالة توفر الأرض الخصبة لنمو المشكلات الاجتماعية وجرائم العنف والسرقة والقتل والاغتصاب والانتحار .

وبما أن التنمية المستدامة هي الاستعمال المثالي الفعال لجميع المصادر البيئية ، الحياة الاجتماعية والاقتصاد للمستقبل البعيد مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية لكل فرد من أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل. فإنها بالتالي تتطلب تغييرا جوهريا في السياسات والممارسات الحالية، لكن هذا التغيير لن يتأتى بسهولة، ولن يتأتى أبدا بدون قيادة قوية وجهود متصلة ونضالا مستمرا من طرف القوى العاملة والشعوب المقهورة في بلدان كثيرة.

وفيما يلي أهم التوصيات التي من شانها أن تجعل من عملية مكافحة البطالة أمرا ممكنا:

1. البحث عن حلول غير تقليدية ذات أثر ملموس من جهة ومستدامة من جهة أخرى، مع دعم الإنتاجية الاجتماعية للفئات الأقل حظا كوسيلة أنجع وأدوم لإخراجهم من بوتقة الفقر والبطالة.
2. الانفتاح على المشاريع التنمية المتوسطة والكبرى والتي توفر فرص عمل بالتعاون مع الجهات المعنية بالاستثمار
3. التفاعل الإيجابي مع القطاع الخاص ليساهم في تخطيط وتنفيذ المشاريع والبرامج، ودعمه ليأخذ دوره في المشاركة في تقليل نسب البطالة عن طريق مساهمته في خلق فرص عمل تتناسب وقدراته.
4. توجيه مخصصات أكثر لدعم وتطوير المشاريع الصغيرة المجدية اقتصاديا، مع ضرورة توفير البيئة القانونية والإدارية لتسهيل قيام هذه المشروعات ورعايتها، حيث تتسم هذه المشروعات بالضعف وارتفاع احتمال الفشل. ويمثل ذلك التوجه - إن قام - تحولاً جذرياً في بيئة الاستثمار الحالية التي توفر الحوافز كل الحوافز لرأس المال الكبير بينما تترك المستثمر الصغير قليل الحيلة بالتعريف يقع تحت ثقل أقسى العوائق التمويلية والإدارية والتسويقية.
5. يقوم علاج مختلف أنواع البطالة على إيجاد فرص عمل كافية يوظف فيها العاملون قدراتهم لأقصى حد بما يحقق كفاءة إنتاجية عالية ومتزايدة من ناحية ويوفر كسباً مرتفعاً ومتنامياً يكفل إشباع الحاجات الأساسية للناس في المجتمع وارتقاء مستوى الرفاه البشرى مع الزمن من ناحية أخرى.
6. يتعين الارتقاء بنوعية رأس المال البشرى من خلال الاستثمار المكثف في التعليم والتدريب المستمرين وفى الرعاية الصحية مع إيلاء عناية خاصة للمستضعفين الفقراء والنساء حتى يتأهل الأفراد في سوق العمل لفرص العمل الأفضل. وهذه مهمة تاريخية ليس لها إلا الدولة وعلى حد وفائها بهذه المهمة سيتحدد مدى خدمتها لغاية التقدم.
7. وحيث لا يُتوقع أن يتمكن رأس المال الكبير من خلق فرص العمل الكافية لمواجهة تحدى البطالة نظراً لتركيزه على الأنشطة الاقتصادية كثيفة رأس المال وخفيفة العمالة فيتعين توفير البنية المؤسسية المواتية لقيام المشروعات الصغيرة بدور مهم في خلق فرص العمل.
1. **الهوامش:**

 رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت،أكتوبر1997، ص : 39. [↑](#endnote-ref-2)
2. نفس المرجع السابق، ص ص : 15-16. [↑](#endnote-ref-3)
3. ويكبيديا الموسوعة الحرة، اقتصاديون أمريكيون: إسهامات ادموند فيليبس حول التضخم والبطالة. [↑](#endnote-ref-4)
4. الغريب مصطفى، البطالة اكبر تحدي تواجهه دول الخليج منذ عقود، موقع قناة العربية الإخباري, صفحة الأسواق، 2 مايو 2005م، منقول من **وليد ناجي الحيالي، دراسة بحثية حول البـــطــالـــــة مقدمة الى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك.** [↑](#endnote-ref-5)
5. بشير الدباغ و عبد الجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي،دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص : 391. [↑](#endnote-ref-6)
6. نفس المرجع السابق، ص: 393. [↑](#endnote-ref-7)
7. البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيــا، العدد الأول، 2004، ص: 152. [↑](#endnote-ref-8)
8. **وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص. 20.** [↑](#endnote-ref-9)
9. النجار, احمد السيد, تقرير اقتصادي يحذر من البطالة المقنعة في العالم العربي, مجلة الجزيرة تصدر عن صحيفة الجزيرة, العدد 102,اكتوبر – 2004م. [↑](#endnote-ref-10)
10. عبد الرسول و الخطيب، البطالة والتعليم ( دراسة )، الجامعة الأهلية، مركز الدراسات الإنسانية والاجتماعية، ماي، 2007م. [↑](#endnote-ref-11)
11. نفس المرجع السابق. [↑](#endnote-ref-12)
12. جاءت هذه المعطيات في الدراسة الميدانية التي بادرت وقامت بإعدادها د. سوزان القليني من جامعة عين شمس وطاقم مساعدين لها من خلال إجراء مسح ميداني على مجموعة من الشباب العرب من العالم العربي حول" دور الإعلام في ترسيخ قيمة العمل وتوعية النشء في المجتمعات العربية " بما يتعلق بالبطالة وأسواق العمل خاصة وانهم ضحايا البطالة المُستشرية لمجتمع يهتم بالمظاهر والمراكز المُجتمعية وان الوظيفة تعبير عن المركز الاجتماعي والجاه .
 [↑](#footnote-ref-2)
13. المطوع خليل احمد، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر منتدى الدوحة السادس للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة، المنعقد في الدوحة من ( 11 – 13 ابريل – 2006م ). [↑](#endnote-ref-13)
14. محمد عبد الله البكر، أثر البطالة في البناء الاجتماعي، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، المجلد 32، العـدد 2، 2004. [↑](#endnote-ref-14)
15. محمد عبد الله البكر، اثر البطالة في البناء الاجتماعي ( دراسة تحليلية للبطالة وأثارها في المملكة العربية السعودية، مجلة المال والاقتصاد، 12 – 10 – 2007م. [↑](#endnote-ref-15)
16. صلاح محمود الحجار،السحابة الدخانية،المشكلة،الأثر،الحل،دار الفكر العربي،مصر،2003،ص14-13. [↑](#endnote-ref-16)
17. أسامة الخولي،مفهوم التنمية المستدامة،أوراق غير دورية، مركز دراسات واستشارات الإدارة،1999،ص 44-45 [↑](#endnote-ref-17)
18. دوجلاس موسشيت،ترجمة بهاء شاهين مبادئ التنمية المستدامة،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية،مصر،2000،167 [↑](#endnote-ref-18)
19. معهد الموارد العالمية، 1992-1993، 6. [↑](#endnote-ref-19)
20. **علي احمد السقاف، بطالة الشباب: الأسباب والمعالجات، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل " بطالة الشباب المشاكل والحلول " المنعقدة في جامعة عدن، أوت 2007م** [↑](#endnote-ref-20)
21. التقريرُ الأول لمنظمة العمل العربية بعنوان "التشغيل والبطالة في الدول العربية" [↑](#endnote-ref-21)
22. لمزيد من المعلومات أنظر نهاد عبد الحليم عبيد، البَطالة والتسَول بَين السُّنة النبوية الشريفة وبَين القوانين الوضيعة المعاصرة. [↑](#endnote-ref-22)